تـنمية الرافديـن 82 (28) 2006
ص ص [187–205]

الواقع الاستيطاني في قطاع غزة في ضوء خطة الانفصال الشارونية

الدكتور رياض علي العيلة
أستاذ العلوم السياسية المشارك
قسم العلوم السياسية-جامعة الأزهر بغزة
elaiar@yahoo.Co.uk

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يدور حول مقدرة السلطة الفلسطينية في السيطرة على زمام الأمور واستغلال الأراضي التي سوف تجلو عنها القوات الإسرائيلية والمستوطنون من قطاع غزة و شمال الضفة الغربية،(في شهر أغسطس 2005م القادم حسب ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي) لتحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني بعد تنفيذ خطة شارون للانسحاب الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة من خلال التعرف على طبيعة الخطة التي طرحها شارون، اذ تمت دراسة واقع المستوطنات وتطورها في قطاع غزة في ضوء القانون الدولي والشرعية الدولية، منذ نشأتها والأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية التي أقيمت من اجلها، فضلاً عن تحليل بنود الخطة ومدى مطابقتها للواقع السياسي الذي تقوم إسرائيل بتنفيذه المخالف لخطتها من خلال إتباعها الوسائل الإرهابية كافة ضد الشعب الفلسطيني. بحيث يتضح ذلك من خلال توصيات الدراسة ونتائجها في نهاية الدراسة التي نأمل أن يستفاد منها في حال التنفيذ الفعلي للانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الفلسطينية وإفراغ المستوطنات منها.

The Settling Situation in Gaza District According to Sharon's Secessionist Plan

Dr. Riyadh A. Al-Eilah
Associate Professor of Political Sciences
Department of Political Sciences
Azhar University/Gaza

ABSTRACT

The current study aims at answering the prerequisite question hypothesized by the concept on the range of the Palestinian authority to aplomb the matters on the one hand, and exploiting the territories that would have been evacuated by the Israeli troops and settlings in Gaza and West Bank, targeted to escalate the ongoing Palestinian economic situation (during the upcoming August 2005 according to Israeli Prime Minister's announcement). It was acknowledged the nature about the carrying out of the Sharon's plan of Israeli withdrawal and destructing the settlings in Gaza districts.

The situation and the renewing cases on the settlings have been reviewed in this study in terms of the international law and legitimacy. The political, economic and security reasons have been given in the foundation as well as analyzing the plan terms that were

تاريخ التسلم 2005/4/20_____ تاريخ قبول النشر 2005/11/8

matched with the political context implemented by Israel via taking multifarious terrorist measures against the Palestinian people.

This can be seen in a group of results and recommendations of the study concluded. We hope they will be practiced as withdrawal of Gaza and Northern Palestinian Bank will be realized and evacuated.

المقدمة

إن تصميم إسرائيل على إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من مخالفتها للقانون الدولي وللشرعية الدولية، مشكلة على جانب كبير من الأهمية، وقضية يتعين على الجميع أن يعرفها ويعتني بها، ومع ذلك فإن القليل هو ما يعرف عنها، والمشكلة تزداد سوءاً، اذ إن الفكر الصهيوني الاستيطاني قد عد الأرض أحد أركانه الأساسية لاستيطان فلسطين، وذلك من خلال استقدام اليهود من بلدانهم الأصلية وإحلالهم محل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية وذلك بإتباعها الأساليب كافة في سبيل تحقيق غايتها بالسيطرة على الأرض وإفراغ سكانها منها، اذ إن عمليات الاقتلاع والتهجير وجهان لعملة واحدة، ولا تتم أحداهما إلا بتحقيق الأخرى، وذلك كما قال أحد زعماء الصهاينة زنغيفيل سنة 1905م: "إنه ما من حل للمشكلة اليهودية إلا بطرد الفلسطينيين بالسيف أو ضمان هجرتهم". (ابو زهري، 1993، 56) وبعد قيام إسرائيل سنة 1948 على إثر قرار الجمعية العامة رقم 1947/181 بشأن تقسيم فلسطين (قرار الجمعية العامة رقم 181،1947) قامت بممارسة وتطبيق نظرية قادة الحركة الصهيونية الإرهابية الاستيطانية من خلال استمرارها في مصادرتها للأراضي الفلسطينية التي تشكل خرقاً فاضحاً للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهلاً للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تظهر يوماً بعد يوم ازدراءً لآراء المجتمع الدولي وحقوق الإنسان الأساسية.ومع توقيع اتفاقية أوسلو واعتراف الجانب الإسرائيلي بوجود الشعب الفلسطيني ممثلاً بقيادته مروراً بالاتفاقيات التي وقعت بينهما وصولا إلى خريطة الطريق التي أدخلت الصراع في مأزق ، وخروجاً من هذا المأزق أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي عن خطة الانفصال والانسحاب الأحادي من قطاع غزة التي تتضمن الانسحاب الإسرائيلي وتفكيك مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات من شمال الضفة الغربية وصولاً إلى تحقيق تعايش بين الشعبين مع عدم استبعاد استخدام المنطق القانوني الذي يستخدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي في تعويض المستوطنين الذين سيتم إجلاؤهم عن هذه المستوطنات، باعتبار المباني والمزارع التي أنشأها المستوطنون جزءاً من التعويضات المالية للسلطة الفلسطينية عن خمسة وثلاثين عاما من استخدام الأراضي المقامة عليها المستوطنات واستغلالها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التركيز على موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص في قطاع غزة، ومدى شرعيتها في ضوء القانون

الدولي بما تنطوي عليه من احتمالات ومخاطر تعود إلى حقيقة أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل خطراً كبيراً على مسيرة السلام، واعده أداة لتعطيل أي حل سياسي للمشكلة الفلسطينية لا يقر بالسياسة الإستراتيجية للحركة الصهيونية وإسرائيل على الأرض الفلسطينية، كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية من وراء طرح خطة الانفصال الأحادي الجانب من قبل رئيس الوزراء شارون.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في محاولته الإجابة على التساؤل الاتي : هل السلطة الفلسطينية لديها القدرة على توفير سبل العيش والأمن الاقتصادي ومنع الانفلات الأمني في قطاع غزة بعد تطبيق خطة شارون للانسحاب الأحادي وتفكيك مستوطنات قطاع غزة وأربع من شمال الضفة الغربية في ضوء ما يشكله الاستيطان والمستوطنات من خطر على مسيرة السلام؟ وما هي الأهداف الحقيقية لخطة الانسحاب أحادي الجانب؟

الدراسات السابقة

هناك دراسات كثيرة حول المستوطنات والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، ومعدومة بالنسبة لخطة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، إلا أن طرق هذا الموضوع وخاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة، وتوقيع اتفاق الاعتراف المتبادل الإسرائيلي الفلسطيني، وما تبعها من اتفاقيات مروراً بخريطة الطريق وخطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة الذي عرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي يعطي الأهمية لدراسته من جوانبه المختلفة ومن هذه الدراسات:

- دراسة عبد الرحمن أبو عرفه "الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية" تناول فيها الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية من خلال ثلاثة أبواب موزعة على تسعة فصول، توصل في نهاية دراسته إلى أنه " مهما اختلفت الآراء، سيظل الاستيطان، ظاهرة فريدة، ربما لا يكون مبالغاً القول، إن التاريخ لم يشهد مثيلاً لها، والاستيطان بوصفها حالة، يعد موضوعا قائما بذاته، من الأوجه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويعد الباحث أن دراسته لظاهرة الاستيطان، محاولة للإلمام بجوانب ومراحل الاستيطان وصولاً إلى فهم للقضية الفلسطينية بمختلف جوانبها.
- دراسة الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة 67-1984م، وهى دراسة مكونة من أربعة فصول، تتناول أهداف الاستيطان ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات مدعمة بالوثائق والمستندات، و هذه الدراسة تسعى إلى سد جانب من تغطية النشاطات الاستيطانية وبشكل خاص في قطاع غزة، وذلك عن طريق تقديم حقائق حول الأرض العربية المغلقة والمصادرة وحول المستوطنات الإسرائيلية ومشاريع توطين اللاجئين بقطاع غزة.

- دراسة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وهي عبارة عن مجموعة دراسات قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة التي تستهدف زيادة التعريف بالحقائق المتعلقة بموضوع الاستيطان، وذلك من خلال تبادل حر وصريح للفكر والرأي يؤدي في نهاية المطاف إلى تدعيم الجهود الدولية لحل المشكلة ولحماية الشعب الفلسطيني وتثبيت حقوقه المشروعة في وطن له.
- المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة / دراسة جيوبولوتكية، قام بإعدادها الدكتور محمد أمير قيطة وهي عبارة عن رسالة دكتوراه ، اشتملت الدراسة المكونة من ثمانية فصول ومقدمة لدراسة شاملة في جغرافية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب تحليل وضع فلسطين عبر التاريخ بدءاً من أول مستوطنة تم إقامتها في بتاح تيكفا مرورا بوعد بلفور وتناول ظاهرة الاستيطان والمستوطنات بوصفها أهم مشكلة تواجهها الدولة الفلسطينية المقترحة.
- تقرير البنك الدولي أعد بناءاً على طلب السلطة الفلسطينية وإسرائيل دراسة عدة جوانب ولاسيما الاقتصادية والسياسية من خطة الفصل الإسرائيلية التي تسعى إسرائيل إلى تطبيقها خلال شهر أغسطس 2005 القادم.أكد فيه على أنه بسبب القيود المفروضة على حركة الشعب الفلسطيني وتنقل البضائع لن ينهض الاقتصاد الفلسطيني ولن يحد من نسبة البطالة.

المنهج المتبع في الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للواقع الاستيطاني الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في قطاع غزة في ضوء خطة الانفصال الأحادي والانسحاب من المستوطنات المقامة على أراضيه.

الواقع الاستيطاني في قطاع غزة في ضوء خطة الانفصال

تطور نشأة المستوطنات

قبل البدء في الحديث عن الاستيطان والمستوطنات، لا بد أن نوضح ما معنى الاستيطان والمستوطنات؟ الاستيطان هو اتخاذ بلد ما وطناً أو إعمار الأماكن المهجورة، أو البحث عن استيطان الجماعات البشرية، كما يطلق على ظاهرة محاولة القضاء على وطن الغير ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستيلاء على جزء أو كل الأرض كما هو الحال في فلسطين. وعليه، فإن الاستيطان والمستوطنات الإسرائيلية يمثل ويجسد في نظر الفلسطينيين شراً مستطيرا وأنواعاً عديدة من التهديدات الخطيرة لهم (**خرائط**، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة /دار الآفاق الجديدة، 342)، وتمثل لليهود هدفاً لتحقيق السيطرة في فلسطين وإقامة دولة يهودية بدل الكيان الفلسطيني.(خرائط/ المستوطنات الإسرائيلية 369)

انطلاقاً من ذلك ، يشكل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني وهو الأساس التي تعتمده لإضفاء الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية.(العيلة،1990،99) الذي حول ليصبح جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. إذ شكل الاستيطان، الوسيلة والهدف للصهيونية ولإسرائيل، حيث لم يقتصر على عملية البناء الصهيوني بل تلازم مع عملية هدم للمجتمع العربي الفلسطيني القائم، فإن الأخطار ليست مرحلية فقط ، بل إنها تظل كامنة في المستقبل. فالصراع العربي الإسرائيلي من القضايا الشائكة التي احتلت مكانة واهتماماً كبيراً منذ ظهور إسرائيل على الخريطة السياسية في منطقة الشرق الاوسط نتيجة للحروب التي استمرت لسنوات طويلة ونتيجة لاستيلاء إسرائيل على الأرض العربية ونتيجة أيضا للسياسة القائمة على أساس استئثار إسرائيل دون غيرها بأسلحة الدمار الشامل المتمثل في السلاح النووي وإقامتها المستوطنات.(برغ، 1999، 296)

لقد بدأ التسلل الاستيطاني الصهيوني إلى فلسطين أواخر القرن الثامن عشر، وقد اقتصرت عمليات الاستيطان اليهودية حتى القرن التاسع عشر وتحديدا حتى عام 1898م على إنشاء 22 مستوطنة، وبعد قيام الحركة الصهيونية في مطلع القرن العشرين، توسعت عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل عدد المستوطنات إلى 47 مستوطنة في عام 1914م وفي عام 1918م وصلت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي 5و2% من أراضي فلسطين. وشهدت فترة الانتداب البريطاني طفرة في عدد المستوطنات حيث ارتفع عددها ليصل إلى 304 مستوطنة.(عبد الفتاح، 1988، 731) وذلك بسبب تعاون بريطانيا مع الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين وسلب أراضيهم وزرع المستوطنين فيها. حيث قال بن غوريون: " إن العرب لم يدخلوا ولم يحتلوا أية مستوطنة يهودية مهما كانت بعيدة قبل خروج القوات البريطانية من فلسطين !! بينما احتلت الهاجاناه عدة مواقع عربية .." (العابد،35،1967) وهكذا وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين 1948م كانت المنظمات الصهيونية قد تمكنت من السيطرة على فلسطين، وجعلها قاعدة لتحقيق باقي الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة إسرائيل، ودمرت ما يقارب من 472 قرية ومدينة فلسطينية بعد ارتكاب المجازر – كمجزرة دير ياسين وقبية وغيرهما – ضد النساء والشيوخ والأطفال. (صالح ومصطفى، 1987، 15)

ومع حلول شهر مايو 1948م كان الصهاينة قد أقاموا 1947 مستوطنة على أنقاض القرى والمواقع التي غادرها أهلها طرداً. وفي عام 1965م أصدر الكيان الصهيوني قانوناً يعد كل من غادر المناطق التي تحتلها إسرائيل إلى خارج فلسطين مهاجراً وغائباً عن أرضه ولذلك فإن ملكيتها تعود للدولة، وبموجب ذلك القانون أستملك الكيان الصهيوني 000و000و2 دونما إضافة إلى 990و000و2 دونما من الأراضي الفلسطينية مع 73 ألف غرفة من بيوت السكن و7800 محل تجاري في المدن والقرى التي تركها أصحابها بجميع محتوياتها من الأثاث والبضائع وغيرها.(الشرع، 1996، 202)

وفي عام 1967، شهدت القضية الفلسطينية تطوراً أساسياً فيما يتعلق بإمكانية استكمال المشروع الصهيوني، حيث أتمت إسرائيل احتلال باقي الأراضي الفلسطينية وبعض الأراضي العربية، الذي ساعد على تصاعد حمى الاستيطان داخل المدن الفلسطينية الكبرى ومن حولها حيث بلغت نسبة الأراضي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أكثر من 50 % من مجموع الأراضي، وباتت مناطق عدة مهددة بالضم التدريجي. (عابد، 1986، 45) من قبل الحكومات الإسرائيلية المتتالية بهدف تكثيف المستوطنات في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.(المستوطنات، 1999، 297)

فقطاع غزة الذي تم احتلاله في حزيران عام 1967م، وقع فريسة لعمليات الاستيطان الصهيوني ومصادرة أراضيه وإقامة المستوطنات عليه على الرغم من أنه أي قطاع غزة يعد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، إذ بلغ عدد سكانه عام 1967م نحو 457094 نسمة بكثافة سكانية بلغت 1270نسمة لكل كم مربع، بينما بلغ عدده في عام2004م نحو 1200.000 نسمة يقطنون على أجمالي مساحة 360 كم مربع سيطرت سلطات الاحتلال على ما مساحته 32.5% من المساحة الإجمالية.

من الواضح أن المستوطنات القائمة على أراضيه، والموزعة على ثلاثة تجمعات رئيسة في شمال قطاع غزة ووسطه وجنوبه، فضلاً مساحة من الأراضي الصفراء التي يطلق عليها أراضي أمنية تحيط بالمستوطنات، (قيطة، 2002، 34) لم تؤسس لأسباب سياسية مؤقتة بل إن أهدافها ثابتة في تعزيز مقومات السيطرة الإسرائيلية الشاملة على القطاع، بغض النظر عن الاكتظاظ البشري الهائل في المساحة المحدودة للقطاع التي جعلت عملية الاستيطان فيه في غاية التعقيد. وعلى الرغم من مشكلة الكثافة السكانية المتزايدة في قطاع غزة التي شكلت أمام مخططي الاستيطان الصهيوني مشكلة فعلية، إلا أن موقعه الإستراتيجي، وأراضيه الزراعية الخصبة، شكلت إغراءً يفتح الشهية للاستيطان في أراضيه. فقد قامت إسرائيل ببناء عدد من المستوطنات على أراضي قطاع غزة (بلغ عددها 17 مستوطنة فضلاً عن مركزي أيرز الصناعي بمنطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة ومركز يكال الصناعي في دير البلح بوسط قطاع غزة) (مستوطنات قطاع غزة) بهدف تمزيق وحدته الجغرافية من خلال السيطرة على الشاطئ وعلى أخصب الأراضي الزراعية وعلى خزانات المياه الجوفية، اذ تقوم إسرائيل باستثمار المياه وبيع قطاع غزة 5 مليون متر مكعب من مياهه المسروقة وبملايين الدولارات سنويا، في حين تزداد ملوحة المياه المتبقية لسكانه بكل تأثيراتها المؤذية الصحية والزراعية في قطاع غزة (أبو عرفة، 1981، 113)، اذ يلاحظ أن مساحة الأراضي الحكومية تشكل 117 ألف دونم أي بنسبة 32.5% ، ومن ثم استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تضع يدها على جزء كبير من الأراضي تبلغ مساحتها (25454008متر مربع)، وتمثل حوالي 7% من المساحة الإجمالية لقطاع غزة - اذ تعود ملكيات هذه الأراضي إلى: الحاكم العام (24869983 متر مربع) والى الأهالي (352439 متر مربع) ومساحة (231896 متر مربع) مسجلة باسم جهات أخرى - والشروع ببناء مستوطناتها التي بلغ عددها

17 مستوطنة إضافة إلى المنطقتين الصناعتين.(المجتمع الفلسطيني، 2) على الأراضي الحكومية المصادرة والاستيلاء على الأراضي الخاصة التي تعود ملكيتها إلى المواطنين.

أهداف الاستيطان

واجهت حركة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في قطاع غزة مشكلتين رئيستين هما:

أولاً- الكثافة السكانية العالية اذ عمدت سلطات الاحتلال إلى العمل على خلخلة الكثافة السكانية ـ حفاظاً على الآمن ـ بتخفيفها في المخيمات والعمل على ترحيلهم وإعادة توطينهم في مناطق أخرى.

ثانياً- ندرة الأراضي الزراعية الصالحة للاستيطان، لأن الأراضي الصالحة للزراعة قليلة فيما عدا أراضي المواصي في خان يونس حيث تجمع مستوطنات غوش قطيف فيما بعد.

وعلى الرغم من ذلك، قامت سلطات الاحتلال بتركيز الاستيطان في جنوب قطاع غزة وخاصة مع بدء السبعينات، اذ أقيمت أول مستوطنة في كفار دروم في عهد حزب العمل، واستمر في عهد حزب الليكود حتى وصلت إلى 17 مستوطنة ومركزين صناعيين. أرادت من ورائها فضلاً عن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات تحقيق أهداف نستطيع أن نجملها في:

- الأهداف السياسية
- الأهداف الاقتصادية
- الأهداف الأمنية

الأهداف السياسية

إن بناء شبكة من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، أمر له أهميته في الصراع العربي الإسرائيلي، لأنه يتيح للإسرائيليين السيطرة على الأرض وتثبيت شرعية النظام السياسي لدولة إسرائيل وتثبيت حدودها، فضلاً عن جمع شتات اليهود وتحييد الفكر السياسي لجماعات عاشت طويلاً في الشتات، (خرائط/المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة،369) كما أنها تعدها ورقة لها وزنها في حالة التسوية، وخير مثال مستوطنة ياميت في مفاوضات كامب ديفيد مع مصر السادات وخطة الانفصال من جانب إسرائيل بهدف إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبحيث يكون لكل مستوطنة معنى عندما يحين الوقت.

الأهداف الاقتصادية

ويسعى من خلال بناء المستوطنات إلى إيجاد موارد جديدة واستثمارها في الزراعة والصناعة وصولاً إلى شل الصناعات الوطنية الفلسطينية وصرفها عن التوجه لمثل هذه المشاريع، ومن ثم تحويلها إلى اقتصاديات تابعة مسيطر عليها من

قبل الاقتصاد الإسرائيلي وصولا إلى السيطرة على السوق الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأهداف الأمنية

تسهم المستوطنات في السيطرة على المنافذ ومنع أفراد المقاومة الفلسطينية وجعل سكان المناطق القريبة منها يشعرون بالوجود الإسرائيلي و يحسون به، وبذلك يزول من مخيلة الفلسطينيين احتمال عودة السيطرة الفلسطينية إلى هذه المناطق (المجتمع الفلسطيني، 115-117). إلى جانب العمل على تفريغ الأراضي الفلسطينية من السكان إلا أن محاولاتها هذه قد باءت بالفشل في قطاع غزة بسبب صمود الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال طيلة سنوات الاحتلال، وازداد عدد السكان حتى تجاوز المليون نسمة، وهذه الزيادة أزعجت إسرائيل وقادتها.

انطلاقا مما سبق، وعلى الرغم مما سببه الاستيطان في قطاع غزة جاءت خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون للانسحاب من قطاع غزة وتركه خالياً من المستوطنين والمستوطنات وذلك تلبية لرغبة الأغلبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي وأصحاب القرار فيه التخلص من قطاع غزة الذي شكل ويشكل حملاً ثقيلاً على إسرائيل ديموغرافيا وأمنياً، فضلاً عن ما شكلته الضربات الموجعة للمقاومة في العمق الإسرائيلي، ولعدم التزام رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بوعوده لناخبيه بتوفير الأمن والأمان و في الوقت نفسه أخذ يبحث عن شريك له ليسلمه على الرغم من أن الشريك الفلسطيني الذي وقع معه اتفاقيات أوسلو وما تلاها حتى خريطة الطريق، لم يرغب بالتعامل معه، أخذا بعين الاعتبار، أن الشريك الفلسطيني يبحث عن شراكة ندية معه وليست التعامل معه بوصفه حارساً لحدوده**!!** والحفاظ على أمن مواطنيه.

المستوطنات في ضوء القانون الدولي:

تعد إقامة المستوطنات في القانون الدولي بفروعه – فضلاً عن نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل - مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وتتمثل باتفاقية جنيف لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، التي تم توقيعها من قبل 58 دولة عام 1949م من بينها إسرائيل التي "حرمت على أية سلطة احتلال الشروع في ممارسات الطرد الفردي أو الجماعي للسكان الأصليين، وفرض العقاب الجماعي وتخريب الممتلكات العامة، والخاصة" كما ركزت المادة / 49 من الاتفاقية على حماية الحالة الديموغرافية الراهنة لسكان الأراضي الخاضعة للاحتلال، وكذلك ما نص عليه ميثاق لاهاي لعام 1970(البند 52 من ميثاق لاهاي لعام 1970) المتعلق بالأراضي المحتلة والذي يؤكد على:

1. عدم مصادرة أي قطعة ارض عامة أو خاصة مصادرة دائمة، اذ يمكن استخدامها فقط لفترة مؤقتة.
2. عدم إقامة أي مستوطنة على أي ارض عامة أو خاصة بصورة دائمة.

3. إذا ما استخدمت الأراضي الخاصة فإن ملكيتها تبقى باسم أصحابها ويدفع لهم بدل أجرة خلال فترة استخدامها.
4. إذا ما استخدمت الأراضي العامة، فان استخدامها يكون مؤقتا بشرط ألا تتغير معالمها.
5. إن المواقع المشروعة التي تقام على الأراضي المحتلة هي تلك التي يحتاجها الجيش المحتل بصورة ضرورية لأمنه". (عريقات،1987، 13-14) وفي الوقت نفسه، يفصل ميثاق الأمم المتحدة سلسلة طويلة من المحظورات المفروضة على قوة الاحتلال.

بحيث "يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة"، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، ومن ثم فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقاً . وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية التي صدرت على مدار السنوات السابقة حتى تاريخه، على إنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان بالقدس.(*) ومن جهة أخرى، يشكل الاستيطان انتهاكاً لحقوق الإنسان في فلسطين، وذلك من خلال مصادرة للممتلكات وهدم المنازل وطرد الأشخاص ونقلهم إلى أماكن أخرى، اذ تشكل سياستها الاستيطانية هذه خرقا واضحا (الاعلان العالمي لحقوق الانسان مادة رقم 2/17) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على أنه " لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا" غير أن هذا النص غير قابل للتطبيق بالنسبة للفلسطينيين الذين يكونون عرضة لمصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم لإقامة المستوطنات عليها. كما تنطوي هذه السياسة على خرق واضح لمبادئ المساواة الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتمييز بين السكان اليهود والمسلمين والمسيحيين، اذ يخضع سكان المستوطنات اليهود إلى قانون ومحاكم خاصة بهم تختلف تماما عما يخضع له المواطنون الفلسطينيون.(الدويك، 6،1997) ويعلق على ذلك البروفيسور الإسرائيلي (إسرائيل شاهاك) بقوله:" إني أعارض المستوطنات لا لمجرد أنها تخرق اتفاق جنيف، ولا لمجرد أنها تمنع السلام، ولكن لمجرد دوافع أساسية، أن المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة من بدايتها الطبيعية تمثل انتزاعاً للملكية على أساس التفرقة العنصرية، إن المناطق المصادرة أو التي تم الحصول عليها

(*) منذ عام 1967 وحتى اليوم صدرت قرارات لمجلس الأمن من أهمها: القرار رقم 446 لسنة 1979 الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي. والقرار رقم 452 لسنة 1979 ويقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس وبعدم الاعتراف بضمها. والقرار رقم 465 لسنة 1980 الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات. والقرار رقم 478 لسنة 1980. وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها: القرار رقم 2851 لسنة 1977والقرار رقم 160/42 لسنة 1987والقرار رقم 48/44 لسنة 1989والقرار رقم 74/45 لسنة 1990والقرار رقم 47/46 لسنة 1991والقرار رقم 46 لسنة 1991

بواسطة الضغط والخداع من اجل الاستيطان تصبح مناطق يسمح لليهود فقط بالعيش فيها، حاضراً وفي المستقبل".(عبدالهادي، 111،1978)

تحليل خطة الانسحاب أحادي الجانب:(*)

مقدمات خطة الفصل الأحادي

منذ أن سلمت خريطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية إلى الإطراف المعنية، في نيسان 2003م دخلت عملية تطبيقها في مأزق. فالحكومة الإسرائيلية أعلنت قبولها الشكلي مع التحفظات الأربعة عشر على خريطة الطريق، الذي أدى إلى عدم تنفيذ الخطة بسبب التعديلات التي أدخلتها إسرائيل ولعدم شمولها التوازن بين الطرفين المتنازعين الذي قاد إلى انهيار الخطة وتجسيدها مرحليا، مما بدأت تتبلور في أوساط القيادة الإسرائيلية، بعد بروز الفشل الأمني لشارون بالعجز عن إخماد جذور المقاومة والعجز في فرض رؤيته للحل الانتقالي البعيد المدى القائم على دولة فلسطينية هزيلة على 42% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلورت لديهم فكرة فك الارتباط من جانب واحد والتي أعلنها شارون في مؤتمر هرتسيليا أواخر عام 2004م الخطة وحدد في مضامينها جوهر وأبعاد السلام الذي يريده آريئيل شارون والذي يصعب على أي فلسطيني القبول بها، اذ حدد الأهداف الفعلية للخطة (عبدالكريم، 4-5) والتي تتمثل في الأتي:

- شطب خريطة الطريق من الأجندة الدولية واستبدالها بخريطة إسرائيلية.
- إضفاء الشرعية على بناء جدار الفصل العنصري.
- كسب التأييد الأمريكي للموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالحدود الدائمة وقضية القدس واللاجئين.
- إجبار الجانب الفلسطيني للتعامل مع واقع فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة.
- توفير شروط تسوية تضمن المطامع التوسعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

فضلاً عن الحصول على إنجازات سياسية دولية تعزز الاستيطان في الضفة الغربية، على الرغم من وجود الأسس القانونية التي تعارض وجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. وبهدف الاستمرار في السيطرة الخارجية على قطاع غزة وصولاً إلى تجميد العملية السلمية التي بدأت في أوسلو وقطع الطريق على المبادرات الدولية وبشكل خاص خريطة الطريق وصولاً إلى شطب الشعب الفلسطيني من على الخارطة السياسية بوصفه شعباً له حقوقه الوطنية الثابتة.

الخطة والإغلاقات

(*) لمزيد من التفاصيل حول خطة الفصل الاحادي: انظر الخطة في ملحق الدراسة والتي اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي صاحب الخطة عن البدء في تنفيذها اعتبارا من شهر اغسطس 2005م القادم.

أقيمت المستوطنات والمواقع العسكرية في قطاع غزة على مساحة 55-75 كيلو مترا مربعا من الأرض اذ تستحوذ المستوطنات السبع عشرة والمركزان الصناعيان على 15-20% من الأرض أي حوالي 32 كيلومتر مربعاً لإغراض الزراعة وهناك 160 ألف متر مربع تشغلها البنية، علما بأن هذه المستوطنات تقع على جزء من الأرض الأكثر صلاحية للري والزراعة في قطاع غزة.(*)

على ضوء ذلك فقد أعتمد شارون في طرح خطته على اعتبار قطاع غزة مصدر إزعاج للاحتلال، وكان قد عرض على القادة المصريين مرارا للخلاص من قطاع غزة، ومن قبله فقد تمنى إسحاق رابين رئيس الوزراء الأسبق أن يصحو من نومه ذات صباح ليجد قطاع غزة قد غرق في البحر!!(*) فضلاً عن اعتماده على فكرة إنهاك الفلسطينيين شعبا وسلطة فلسطينية ومنظمات مقاومة، وهو ما أخذ أشكال حرب إبادة وحصار وتجويع كما ساعدته على اللجوء إلى فكرة الجدار العنصري الفاصل، بحجة حماية أمن إسرائيل، في حين هو لا يرمى إلى اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية وحسب، بل إلى تقطيع أوصال الأرض وبما يجعل من الحديث لاحقا عن الدولة الفلسطينية مجرد لغو لا معنى له وصولا إلى اختزال الصراع العربي الإسرائيلي بكل أبعاده وتداعياته في إصلاحات فلسطينية داخلية، ثم سرعان ما يغرق في جدل بشأن العمليات الفدائية. وسرعان ما يتحول الصراع إلى مجرد صخب على مصير المدنيين الإسرائيليين عندما يسقط بضعة أفراد منهم ضحايا لعملية فدائية، في حين يلتزم الجميع صمتا مريبا، أو لعله متآمر عندما تتعرض مدن وقرى ومخيمات فلسطينية للحصار والتجويع والاجتياح بدبابات إسرائيلية تهدم البيوت على من فيها من نساء وأطفال وشيوخ، وقد ساعده على مواصلة سياسته تلك الموقف العربي الملتزم صمتاً مزمناً، أو مريباً غالباً، أو حركة محدودة ومحددة في دائرة رد الفعل أحيانا.

ومن جهة أخرى، إن خطة الانفصال والانسحاب من الأرض المقامة عليها المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة هي مشروع سياسي شامل جاء لتكريس واقع الاحتلال بترتيبات أكثر سهولة للجانب الإسرائيلي، وصولا إلى تجميد العملية السلمية ووضعها على الرف ريثما تنتهي إسرائيل من فرض مشروعها على الأرض, وبالأخص توسيع وترسيخ الاحتلال على أرضها، التي تشكل ما نسبته 5و32% من المساحة الإجمالية للقطاع، بما فيها العديد من المنشآت الزراعية والصناعية، فضلاً عن عدد كبير من الوحدات السكنية، والبنية التحتية والمباني الموجودة في المستوطنات التي أقيمت علي ارض فلسطينية مغتصبة، إضافة إلى استغلال مستوطنين لهذه الأرض ومياهها وهوائها وبحرها على مدى خمسة وثلاثين عاما على الأقل، اذ جنوا من جراء ذلك مئات الملايين من الدولارات، وبصرف النظر عن مدى جدية شارون في تنفيذ مشروع الفصل الأحادي الجانب في غزة، وإخلاء

(*) تقرير البنك الدولي ص 11و21.

http//Inweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf

(*) الجزيرة نت. www.Aljazeera.net/NR/exeres/ .

المستوطنات، فقد استفاد شارون إلى أقصى درجة لتمرير خطته، من أجواء العجز العربي المزمن، ومعارضة المتطرفين والمتشددين اليهود لفكرة إخلاء المستوطنات أو الانسحاب من غزة، حيث نجح في أن يروج مشروعه بوصفه خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح، ترحب بها دول العالم ويدعمها الاتحاد الأوروبي، ثم في أن يقدم نفسه على أنه المعتدل الباحث عن السلام، ليصبح مطلوباً، بالمقابل، دعمه وإسناده فلسطينيا وعربيا.

قبل البدء بتحليل الخطة، أريد أن أنوه إلى انه قد أشار استطلاع لرأي أبناء قطاع غزة (*) تجاه الخطة إلى أن ما نسبته 4و72% من أفراد العينة التي بلغ عددها 800 شخص، يعتقدون أن حكومة شارون مراوغة اتجاه تنفيذ عملية السلام، فيما رأى 1و66% منهم يعتقدون أن إسرائيل تهدف من وراء الانسحاب خلق فتنة أهلية. ورأى 5و66% أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة شكلي بخصوص السيادة، مؤكدين 6و64% بأن إسرائيل ستستمر في عدوانها على الشعب الفلسطيني بعد الانسحاب.

انطلاقا من ذلك، إن مشروع شارون يبدأ بتأكيد حقيقة أن خطته للانفصال من جانب واحد، يسعى من خلال بنودها المختلفة إلى تجميد المفاوضات وتدمير عملية السلام! بحيث " يكون قطاع غزة منطقة منزوعة من الأسلحة. وتحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسي بالدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بخطوات وقائية، وكذلك بالرد، من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة، وهذا لا يتفق مع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين "، التي لا يمكن أن تسير في ظل غياب الطرف الفلسطيني، مؤكدة على أنه ستبقى في بعض مناطق الضفة الفلسطينية التي ستكون جزءا من إسرائيل في حال توقيع" تسوية دائمة مستقبلية، بحيث ستضم بداخلها تكتلات مركزية لمستوطنات يهودية، بلدات مدنية، مناطق أمنية وأماكن تملك إسرائيل مصالح أخرى فيها، وبما يعني ضما عمليا لتلك الكتل الاستيطانية في الضفة"، وفي المشروع نفسه تأكيد وإصرار على الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وتعويض المستوطنين الذين سيخلون مستوطناتهم، وعندما يصل المشروع إلى غزة، فإنه يقر بالفعل انسحابا منها وإخلاء للمستوطنات الموجودة فيه، بحيث "ستعيد انتشار القوات العسكرية من جديد خارج القطاع، عدا عن انتشار عسكري في منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر(صلاح الدين ـ مسار فيلادلفيا)، " إذ ستواصل إسرائيل، في المرحلة الأولى، الحفاظ على تواجد عسكري فيه. هذا التواجد يعد حاجة أمنية.. لكن مع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وتكثيف الوجود العسكري والأمني الإسرائيلي في محيط المستوطنات الموجودة بالقرب منها أو خارجها، بمعنى أنه حتى النقطة الوحيدة التي تلقفها الكثيرون وهللوا لها و بها، جرى

(*) مركز الدراسات وقياس الرأي العام/ جامعة الأقصى بغزة نتائج استطلاع الرأي رقم 2004/3 www.alaqsau.com

اختزالها مع محاولة تجميل ما تبقى منها من أجل تسويقها، في حين هي في حقيقة الأمر تعني تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير يحيط به ويحاصره من الخارج جيش الاحتلال، منفرداً بالسيطرة على المعابر الدولية في رفح، حيث يتواصل العمل " في المعبر الدولي بين قطاع غزة ومصر بموجب الترتيبات القائمة اليوم" إلى جانب أن "إسرائيل ستسعى إلى نقل المعبر إلى نقطة "المثلث الحدودي"، الواقعة على بعد قرابة كيلومترين إلى الجنوب من موقعه الحالي بحيث يتم ذلك بالتنسيق مع مصر. وسيساعد ذلك على زيادة ساعات العمل في المعبر" كما "ستدرس إسرائيل الإبقاء على منطقة "إيرز" الصناعية بشكلها الحالي القائمة داخل قطاع غزة، اذ ستوفر أماكن عمل لقرابة 4.000 فلسطيني"، على الرغم من تصريحات وزير الصناعة والتجارة ألمرت الذي أكد فيها على إغلاق لمنطقة إيرز الصناعية وأخلاء المصانع الإسرائيلية منها، الذي سيشكل تراجعا خطيرا للاقتصاد الفلسطيني (تقرير البنك الدولي،13)، وفي الوقت نفسه تراجعاً عن ما نصت علية خطة الانفصال الأحادي في بندها، انطلاقا من ذلك، إن خطة شارون ستحد بشكل جدي من تدفق العمال إلى إسرائيل، وتفرض قيوداً على التجارة وعلى حدود قطاع غزة الخارجية، التي ستضر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(تقرير البنك الدولي، 14) وربما السياسية والأمنية التي من المحتمل أن يتطلب الأمر في مناطق معينة القيام بتوسيع المنطقة التي ستتم فيها النشاطات العسكرية. ومن جهة أخرى نجد التعارض في بنود الخطة، اذ تشير إلى إمكانية إخلاء هذه المنطقة بعد توافر الواقع الأمني ومدى تعاون مصر في سبيل التوصل إلى اتفاق موثوق. وبعدها ستكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، بشكل يتفق مع الترتيبات التي سيتم تحديدها مع إسرائيل، مع أبقاء سيطرة الجيش الإسرائيلي، منفرداً ، على المجالين الجوى والبحري، حسبما ورد في خطة الانفصال أحادى الجانب، الذي أكد على أن "إسرائيل ستشرف وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من البر، وستسيطر بشكل مطلق على المجال الجوي لقطاع غزة، وستواصل القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة." بحيث أن خطة الفصل الأحادي لن تحدث تغيراً في أنظمة تجارة الحدود "وسوف تراقب الحدود الخارجية على الأرض، وتشرف عليها، وسيكون لها سيطرة استثنائية" عليها مما يؤدي ذلك حسب حديث دوف فايسغلاس كبير مستشاري شارون لصحيفة هآرتس الذي أعاد التأكيد على "إلغاء إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتجميد كامل للعملية السياسية وإغلاق آفاق التسوية، وإلى أجل غير مسمي". وإذا ما استعادت الذاكرة أن الحكومات الإسرائيلية منذ ما بعد حرب يونيو 1967 وحتى عشية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م كانت ترى أن غزة جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية، إلا أن رغبة شارون اليوم للانسحاب منها تستدعى مصالحها الأمنية التي ظهرت متزامنة مع تصاعد عمليات المقاومة وأجبرتها على التفكير للخروج من المأزق أن تتمنى بأن تصحو إسرائيل ذات يوم لتجد غزة وقد غرقت في البحر، بما يعنى ذلك دفعهم للهروب من جحيم غزة، التي أصبحت عبئا باهظ التكاليف على الاحتلال، مع العمل على إعادة تنظيم الاحتلال

وإعادة الانتشار وتقنين المستوطنات". فضلاً عن أن الخطة لا تشكل انسحاباً من طرف واحد من قطاع غزة، بحيث تحل سيادة محل سيادة أخرى, بل هي إعادة نشر لقوات الاحتلال بحيث يحول القطاع إلى معسكر اعتقال كبير محاصر من جميع الجهات حسب ما أكده شارون في خطته بحيث يتم إبقاء القوات الإسرائيلية على محور فيلادلفيا على طول حدود قطاع غزة مع مصر, وتحفظ إسرائيل لنفسها الحق في توسيع الحزام الأمني في تلك المنطقة متى شاءت. على الرغم من أن ألأغلبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي وأصحاب القرار فيه، تريد التخلص من قطاع غزة, الذي يشكل حملاً ثقيلاً امنيا ديموغرافياً على إسرائيل، فإن خطة الانفصال تعد في واقع الأمر استمرار إسرائيل في الاجتياحات العسكرية داخل قطاع غزة اذ أعطت لنفسها الحق في الاستمرار في عملياتها العسكرية تحت شعار ما يسمى بالدفاع عن النفس "بما فيه القيام بخطوات وقائية والرد من خلال استعمال القوة ضد تهديدات تنشأ في قطاع غزة ". وهذا يعني أن عمليات التدمير ستستمر بعد تنفيذ خطة الفصل، وينسجم هذا مع نية شارون في ترك أرض محروقة في غزة، وفي الاستمرار في تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على أن إسرائيل قوية من خلال القتل والاغتيال والتدمير الذي هو هدف شارون التاريخي منذ حرب لبنان، ولمواجهة موقفه هذا لابد من ترتيب الأوراق الفلسطينية للسيطرة على الوضع بعد الانسحاب مع استمرار المقاومة والمواجهة السياسية لوقف بناء الجدار العنصري العازل، ومن ثم وهدمه الذي أكدت على بطلانه محكمة العدل الدولية.

الموقف الفلسطيني إزاء خطة الفصل الأحادي

منذ إعلان شارون عن خطة الانفصال الأحادي الجانب من قطاع غزة، لم تحدد السلطة الفلسطينية موقفها الجدي تجاهها، اذ يتسم موقفها بالارتباك بسبب الضغوط الدولية والإقليمية والعربية الداعية إلى التعامل مع الخطة بوصفها فرصة تاريخية يجب عدم خسارتها من خلال حقيقة أن الخطة كما جاء في بنودها، لا تعني الانسحاب الكامل من قطاع غزة ومنحه السيادة الكاملة والسيطرة على منافذه كافة وصولا إلى رؤية القرار الأمريكي التي أعلن عنها بخصوص إقامة دولتين بجانب بعضهما البعض على أن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة ومتصلة، بل تعني التنصل من استحقاقات خريطة الطريق وتقويض العناصر الايجابية والشرعية الدولية التي ارتكزت عليها خريطة الطريق. وفي الوقت نفسه أكمال بناء جدار الفصل العنصري وتكثيف الاستيطان في مناطق الضفة الفلسطينية والقدس، وعلى الرغم من ذلك فإن الفلسطينيين يرون الأهمية للمناطق التي سينسحب منها الإسرائيليون، ولاسيما تلك الأراضي المقامة عليها المستوطنات على أنها ستحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، خصوصاً تلك المقامة عليها كتلة غوش قطيف الاستيطانية، والموقع المتميز على شاطئ البحر، وخصوبة أراضيها الزراعية التي استغلها إسرائيليون بإقامة آلاف الدفيئات الزراعية، وخزان المياه الجوفي الكبير الموجود تحت الكثبان الرملية الذي سرق الاحتلال ماءه طوال السنوات الماضية. كما يرى الفلسطينيون أن الجدل الواسع الذي يدور حول نية

الإسرائيليين بيع المباني والمنشآت لجهات استثمارية دولية أو عربية خلافاً لما جاء في الخطة، يعد مكافأة للاستيطان، ومكافأة لآرييل شارون نفسه، وإذا تم ذلك يسجل سابقة قانونية علي درجة كبيرة من الخطورة، يمكن أن تطبق في المستقبل علي مستوطنات الضفة الغربية. التي تعد غير شرعية. ومن ثم يجب تحديد الموقف الفلسطيني تجاه الخطة الأحادية انطلاقا من الأتي:

- التأكيد على عد خطة الانفصال الأحادي تتناقض مع خريطة الطريق ومع متطلبات السلام والشرعية الدولية.
- التركيز على انتقاد الخطة كونها إجراء أحادي الجانب بمعزل عن التنسيق مع الجانب الفلسطيني.
- العمل على الصعيد الدولي لقطع الطريق أمام التعامل الدولي مع الخطة الإسرائيلية بوصفها خطة التسوية في المنطقة والبديلة لخريطة الطريق.
- التصدي لجدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني في الضفة الفلسطينية والقدس.
- دفع اللجنة الرباعية للتعجيل بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام التي نصت عليه خريطة الطريق من اجل التأكيد على ركائز العملية السلمية المرتكزة على قرارات الشرعية الدولية.

ومن جهة أخرى، فإن الترحيب بالانسحاب من مستوطنات قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة الفلسطينية يعده إنجازاً للنضال الفلسطيني شريطة أن لا يترتب عليه أي التزامات أو تعهدات للجانب الإسرائيلي. اذ اظهرت نتائج استطلاع لرأي أبناء قطاع غزة(*) أن ما نسبته 7و82% من أفراد العينة التي تقدر ب 680 شخصا، قد طالبوا بالاستفادة منها عبر أقامة المصانع على أراضي المستوطنات بعد الانسحاب لتشغيل الأيدي العاملة، في حين أكد 6و77% على وجوب استغلال المستوطنات لإقامة مشاريع زراعية استثمارية تنموية، وطالب ما نسبته 6و71% بتشكيل لجنة وطنية من جميع القوى الوطنية والإسلامية للبت في مستقبل المستوطنات بعد الانسحاب في حين عارض ما نسبته 7و52% قيام السلطة بتحديد مستقبلها لوحدها. على الرغم من ذلك أكد ما نسبته53% على أن الانسحاب الأحادي الجانب لن يعمل على دفع عجلة السلام إلى الأمام في المنطقة.

الخلاصة

نخلص إلى القول إلى أن سياسة إسرائيل الاستيطانية تنطوي على تجاوز فادح وصارخ للشرعية الدولية، وتشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب كما تشكل السياسة الاستيطانية اعتداءً صارخاً على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولا تتفق مع ما التزمت إسرائيل في توقيعه منذ اتفاقيات أوسلو ولتاريخه. اذ إن الإسرائيليين أثبتوا على مدار سنوات

(*) مركز الدراسات وقياس الرأي العام/ جامعة الأقصى بغزة نتائج استطلاع الرأي رقمي 2004/4 و 2005/11

الاحتلال أنهم لا يبالون بالقانون الدولي ولا بالاتفاقيات بل ولا بقانونهم نفسه في العديد من الحالات ولعل أصدق دليل على ذلك هي سياسة بناء المستوطنات المستمرة مع تعاقب الحكومات الإسرائيلية وذلك بهدف تحقيق مأربهم الرامية إلى السيطرة على المنطقة العربية حتى وإن جاء على حساب تفكيك المستوطنات، وكان واضحاً من خلال اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر السادات وخطة الانفصال أحادية الجانب وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، بحيث نرى أن هدف خطة شارون هو الانفصال عن الفلسطينيين ديموغرافيا وليس على الارض، اذ إن حجم الاستيلاء على الأرض يزداد يوماً عن يوم، و أن انسحاب إسرائيل من غزة سيكون داخلياً فقط أي أنه لن تكون هناك سيادة فلسطينية لا على معابر و لا ممرات و لا أجواء. فعلى الرغم من إيجابية الخطة المطروحة التي تشتمل على تفكيك مستوطنات قطاع غزة وأربع في شمال الضفة الفلسطينية, إلا أنها تسعى إلى تجميد العملية السلمية ومنع إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وتعزيز الاستيطان في الضفة، وضم كتل استيطانية وأراض واسعة من الضفة إلى إسرائيل، ومحاصرة قطاع غزة برا وبحرا وجوا وتضمن لإسرائيل الحق في استمرار الهجمات والاجتياحات في غزة.

وبغض النظر عن أهداف خطة الانفصال أحادية الجانب التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، فإنني أرى أن تقوم السلطة الفلسطينية بالعمل على تأمين الحفاظ على الأراضي التي سيتم جلاء القوات الإسرائيلية والمستوطنين عنها من خلال تشكيل لجنة للإشراف والمحافظة عليها وذلك في سبيل استخدامها لتطوير الوضع الاقتصادي والمساهمة في تخفيف حدة البطالة من خلال إنشاء المدن الصناعية القادرة على استيعاب الأيدي العاملة، فضلاً عن العمل على توقيع الاتفاقيات مع إسرائيل لغرض المحافظة والسماح للعمال بالعمل داخل الخط الأخضر.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة في ضوء خطة الانسحاب الأحادي وترك المستوطنات إلى نتائج وتوصيات هامة تطالب السلطة الفلسطينية بالسيطرة على زمام الأمور واستغلال الأراضي التي سوف تجلو عنها القوات الإسرائيلية والمستوطنون لتحسين الوضع الاقتصادي وبعدم التفاوض على شراء ممتلكات المستوطنات – سواء بوساطة مستثمرين عرب أو مؤسسات دولية - لأن تلك الممتلكات تشكل جزءاً من التعويض عن فترة الاستغلال التي قامت عليها المستوطنات، وجزءاً من المعاناة التي ألمت بالشعب الفلسطيني من جراء وجود المستوطنات التي ألحقت القتل والتشريد بالسكان المجاورين لها خلال فترة الاحتلال منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً. هذا فضلاً عن النتائج والتوصيات الاتية:

- تشكيل لجنة من السلطة الوطنية على وفق خطة وطنية تتوافق معها وتشارك فيها القوى الوطنية والإسلامية للإشراف على الأراضي والمستوطنات وعدم توزيعها للاستفادة الفردية بل الاستفادة منها لإنشاء اقتصاد قادر على مواجهة البطالة.
- وضع خطة شاملة لتولي المسؤولية الأمنية وحفظ النظام وإرساء الاستقرار في المناطق التي تجلو عنها قوات ومستوطنيه الاحتلال بما يضمن منع الفوضى وفرض النظام وسيادة القانون.
- المطالبة بنشر قوة حماية دولية على طول حدود قطاع غزة وصولا الى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.
- الشروع بإعادة تعمير المرافق العامة والأراضي الزراعية والمنشات الاقتصادية في الأراضي التي يتم الجلاء عنها بما يضمن استخدامها للصالح العام والإنتاج من قبل المواطنين.
- إقامة مناطق صناعية في الأراضي الحكومية التي تنسحب منها المستوطنات.
- مطالبة إسرائيل بالتعويض عن الفترة الزمنية التي قامت عليها المستوطنات مادياً ومعنويًا بحيث تشكل جميع الموجودات في المستوطنات جزءاً من هذه التعويضات و المعاناة.
- مطالبة إسرائيل بتوقيع اتفاقية ملزمة لها دولياً لها باستمرار السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر.
- السيطرة الكاملة على المعابر وتحريرها وإنشاء الميناء البحري وفتح المطار أمام الأفراد والبضائع بحرية تامة.
- إثارة الرأي العام العالمي وبشكل خاص الأمريكي والأوروبي بهدف إيجاد الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني.
- تدعيم الرأي العام في داخل إسرائيل، ولاسيما الذين يؤمنون بعدالة القضية الفلسطينية.
- التمسك بضرورة إزالة جميع المستوطنات والكتل الاستيطانية على قاعدة قرارات الشرعية الدولية واستنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة وخاصة الفقرة السادسة من المادة 49 التي لا تجيز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها ".
- التصدي لسياسة الاستيطان أشكال النضال كافة، وذلك استناداً إلى القانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدوليين.

المراجع

1. خرائط: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة - دار الآفاق الجديدة 1985.
2. تقرير هيئة الرقابة العامة على ملكية أراضي المستوطنات في محافظات قطاع غزة، بتاريخ 27 مايو 1998م ويحمل رقم 8025011.
3. ميثاق لاهاي لعام 1970م.
4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م.

5. قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة بما فيها القرار رقم 181 في 29 نوفمبر 1947م بشأن تقسيم فلسطين .
6. اتفاقية جنيف الرابعة وخاصة الفقرة السادسة من المادة 49
7. عبد الرحمن أبو عرفة، " الاستيطان:التطبيق العملي للصهيونية " -وكالة أبو عرفة -القدس 1981م.
8. إبراهيم العابد، العنف والسلام، دراسة في الإستراتيجية الصهيونية، بيروت، م.ت.ف مركز الأبحاث، 1967م.
9. عبد الجواد صالح و وليد مصطفى، التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام 1882-1982، لندن، مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1987
10. صالح الشرع، فلسطين الحقيقة والتاريخ، عمان، مكتبة مجدلاوي 1996م
11. خالد عابد، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984، نيقوسيا – مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1986م
12. كمال عبدالفتاح، الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988 في كتاب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ج2 ق2، د. عبد العزيز الدوري (محرر) الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
13. إبراهيم أبو زهري، الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني " الترانسفير"، رابطة جامعيين الخليل – الخليل 1993م.
14. رياض علي العيلة، المجتمع الفلسطيني، أربعون عاما على النكبة - المجتمع الفلسطيني:أربعون عاما على النكبة وواحد وعشرون عاما على احتلال الضفة والقطاع (مؤتمر) عبد اللطيف ألبرغوثي – رئيس اللجنة التحضيرية – مركز إحياء التراث العربي - الطيبة 1990م.
15. موسى الدويك، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وحقوق الإنسان" المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤتمر دولي لحقوق الإنسان وقضايا المرحلة النهائية 13-1997/12/15 - غزة .
16. مهدي عبد الهادي، "المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 67-1977" جمعية الملتقى الفكري العربي - القدس ط1 مايو 1978م
17. صائب عريقات، "الاستيطان في العلاقات الدولية " دورية السياسة الدولية عدد 89لسنة 1987م. تصدر عن مؤسسة الأهرام المصرية.
18. عوفر بطرس برغ، " المستوطنات " دورية السياسة الدولية عدد 138 لسنة 1999م تصدر عن مؤسسة الأهرام المصرية.
19. القدس " صحيفة يومية في القدس " في عددها الصادر بتاريخ : 97/3/6 .
20. السياسة الدولية عدد 138 لسنة 1999م تصدر عن مؤسسة الأهرام المصرية.
21. تقرير البنك الدولي http//Inweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf
22. الجزيرة نت. .www.Aljajeera.net/NR/exeres/
23. www.alaqsau.com